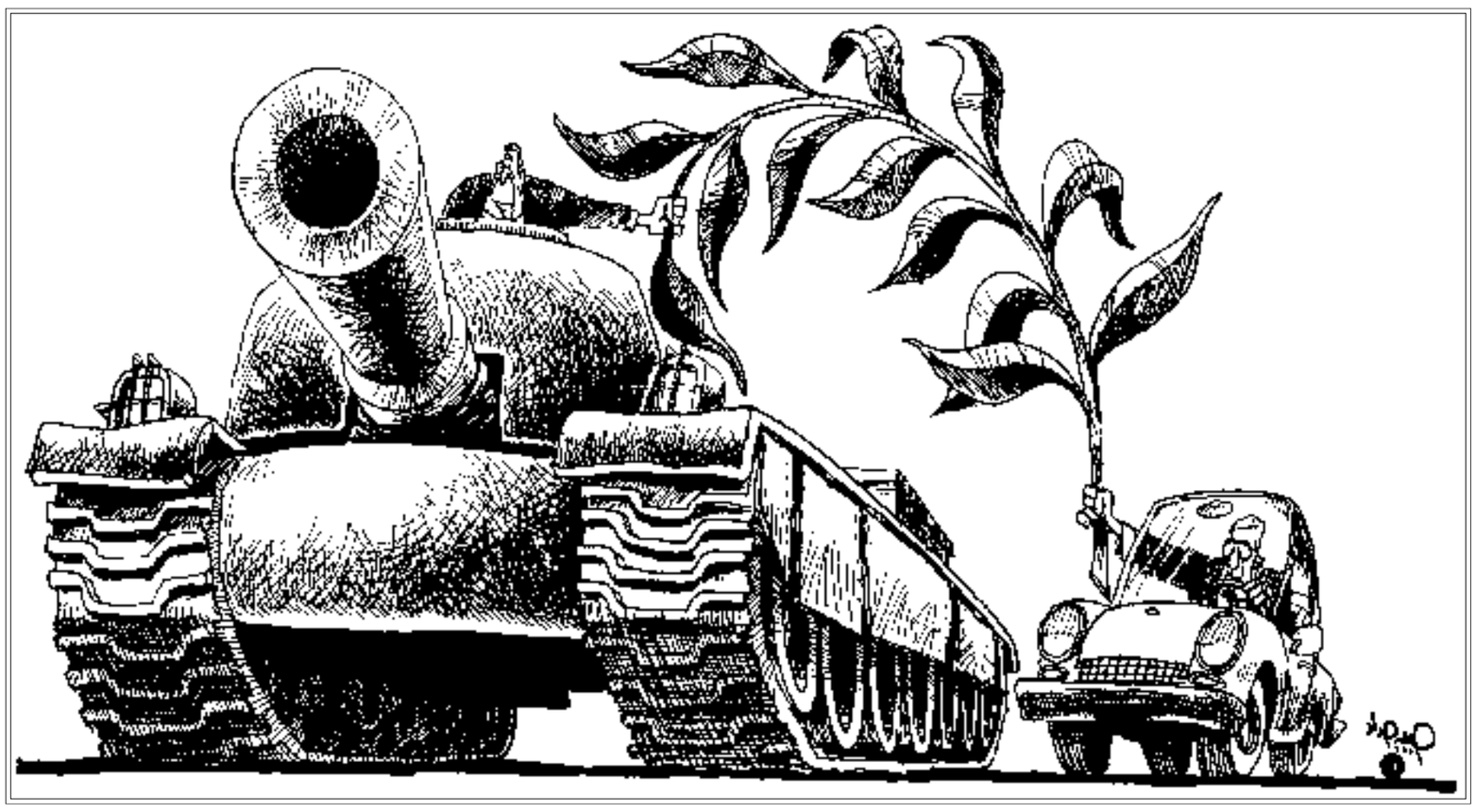

بين فوكلاند والحرب على العراق

فقدان ثقة

السير سيريل تاونسند *

■ غزت الارجنتين جزر فوكلاند في نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ونشب في بريطانيا فوراً خلاف بشأن اخفاق أجهزة الاستخبارات في اعطاء تحذير قبل وقت كاف. وفي الشهر ذاته، أعلنت مارغريت ثاتشر رئيسة الوزراء آنذاك انه ستشكّل لجنة تحقيق حالما تحرّر الجزر. وعُيّنت لجنة من اعضاء «مجلس مستشاري الملك» في تموز (يوليو) ١٩٨٢ برئاسة اللورد فرانكس «لمراجعة الطريقة التي أدت الحكومة بها مسؤولياتها في ما يتعلق بجزر فوكلاند وتوابعها في الفترة التي سبقت الغزو الارجنتيني... مع مراعاة كل العوامل ذات الصلة في السنوات السابقة».

هذه السابقة التي تدعو الى الاعجاب كانت في بال كثيرين في وستمنستر في اعقاب اخفاق اميركا وبريطانيا في العثور على أسلحة الدمار الشامل العراقية. فمن الواضح ان الجمهور البريطاني قد يواجه قريباً احتمال ان تكون بريطانيا غزت العراق بالاستناد على أساس خاطئ. ويبدو حالياً ان مجلس العموم، الذي أعطى دعمه للعمل العسكري، اقدم على ذلك بعدما ضُلّل بشكل خطير في ما يتعلق بالتهديد المحتمل لبريطانيا الذي كان يمثله العراق.

وعلى رغم ان رئيس الوزراء توني بلير يتمتع بغالبية ضخمة في مجلس العموم، ولا يزال حزب المحافظين يعاني التشتت ولا يتوقع ان يفوز في الانتخابات العامة المقبلة، فانه لن تشكل اي لجنة تحقيق كتلك التي تولى رئاستها اللورد فرانكس في ١٩٨٢. وتقرر اجراء تحقيقين منفصلين في مجلس العموم، احدهما من جانب «لجنة الاستخبارات والامن» المشكلة حديثاً نسبياً (١٩٩٤) والعاجزة نوعاً ما، والآخر من لجنة الشؤون الخارجية التي لا تزود عادةً معلومات أمنية على درجة عالية من السرية. ولن يمثل بلير امام أي من اللجنتين. وبعدما رفض الستير كامبل مستشاره النافذ لشؤون العلاقات العامة المثول امام لجنة الشؤون الخارجية، عاد فتراجع عن قراره وحضر جلسة المساءلة اخيراً.

ولتوني بلير سجل سيء على صعيد لجان التحقيق. فهو لم يجر أي تحقيق عالي المستوى في تفشي مرض الحمى القلاعية الذي تفشى قبل سنتين وألحق أذى كبيراً بالزراعة في بريطانيا مكلّفاً بلايين الجنيهات الاسترلينية. وكان تعامل الحكومة مع الازمة كارثياً، لكن لم يُسمح للجمهور بأن يطلع على الاخطاء التي أُرتكبت على أرفع مستوى في الحكومة. ولم تجر سوى بعض التحقيقات الصغيرة.

وفي ١٧ حزيران (يونيو)، ادلى وزيران سابقان، هما روبن كوك وزير الخارجية في حكومة بلير بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١ الذي تولى لاحقاً رئاسة مجلس العموم، وكلير شورت التي تولت منصب وزير التنمية الدولية لمدة ست سنوات، بشهادتهما امام لجنة الشؤون الخارجية ورئيسها المخضرم دونالد اندرسون.

وأظن ان افادتيهما هما اقصى ما سيمكن الحصول عليه – هذه السنة على الاقل – بشأن ما جرى فعلاً. وتعطي محصلة جلستي المساءلة صورة مخيبة جداً عن رئيس الوزراء ومستشاريه المقربين اذا كنا نريد حكومة نزيهة وصريحة وكفوءة، لا حكومة انصاف حقائق واكاذيب ومراوغة.

أبلغ كوك زملاءه النواب ان التقرير الذي نشرته الحكومة عن العراق في ايلول (سبتمبر) الماضي كان «غير واف تماماً». وقال كوك، الذي كان يشرف على جهاز الاستخبارات الخارجية (إم آي ٦) اثناء توليه منصب وزير الخارجية، ان «هناك غياباً صارخاً لأي معلومات استخباراتية حديثة ومؤكدة. كانت الغالبية العظمى من مصادر ثانوية... الحقيقة الواضحة هي ان الكثير من المعلومات الاستخباراتية في الملف تبيّن انها خاطئة».

وعبّر كوك عن اعتقاده بأن التقرير الثاني للحكومة – الذي يُعرف بالملف الموارب وأعده موظفون في مكتب رئيس الوزراء بالاستناد جزئياً على اطروحة دكتوراه لطالب في اميركا – كان «هدفاً رائعاً ومذهلاً في مرمى فريقه». وقال انه «كان هناك انتقاء للأدلة بهدف دعم استنتاج ما». واضاف انه حتى اذا عُثر الآن على بعض المواد الكيماوية او السموم البيولوجية فإن ذلك لن يبرر، حسب رأيه، ادعاء بلير بأن العراق كان يمثل قبل الحرب «تهديداً خطيراً وقائماً».

وقالت كلير شورت، التي بقيت في الحكومة خلال الحرب بخلاف روبن كوك، ان بلير تجاوز زملاءه في الحكومة وجرّ المملكة المتحدة الى حرب في العراق مدعوماً بالحلقة الضيقة التي تحيط به وتضم مستشارين غير منتخبين. واعتبرت ان «المبالغة في كون الخطر وشيكاً يعني أنه لا يمكن انجاز الاشياء كما ينبغي وأن التحرك يجب ان يكون فورياً. ما زلت لا اعتقد ان (صدام حسين) كان خطراً وشيكاً».

وعبّرت شورت عن اعتقادها بان رئيس الوزراء اراد ان يدعم الولايات المتحدة، وانه نفذ ما كان يعتبره «خداعاً مشرفاً».

وكان انتهاء الحرب بشكل سريع نسبياً والعدد القليل للقتلى على كل الاطراف شجع بلير على الادعاء بان الاطاحة غير الشرعية لصدام كانت نجاحاً. ولا يزال معظم النواب العمال يمحضون زعامته تأييدهم.

لكن استطلاعاً للرأي اجرته مؤسسة «بوبيولس» ونشر في ١٤ حزيران (يونيو)، أظهر ان بلير فقد ثقة ثلث البريطانيين في ما يتعلق العراق، على رغم ان غالبية كبيرة لا تزال تعتقد بأن العمل العسكري كان مبرراً.

* سياسي بريطاني من حزب المحافظين.

الجدار: معناه وخطره وضرورة مقاومته المسّة

عزمي بشارة *

■ تدفع التقليعة السياسية الحالية الى نقاش «الهدنة» و«الفتنة» وغيرها مما يضطرنا الاعلام الاسرائيلي وبعض الاعلام الغربي لتحويله الى نقاشات استشراقية حول مغازي التعابير الدينية. وكنا قد حسبنا أننا نتحدث عن وقف اطلاق النار من طرف واحد لأن اسرائيل ترفضه ونرجو نحن بدورنا ان يتحول من حوار اضطراري بين الفصائل الفلسطينية الى حوار استراتيجي حول واقع الحياة الفلسطينية ومستقبل النضال ضد الاحتلال والصمود ضد الاملاءات الاسرائيلية.

لكن الواقع السياسي والبيئي بل طبيعة البلاد ذاتها تتعرض الى عملية اغتصاب يومية عبر بناء الجدار، ولن تحسن لا الكلمة العربية ولا الترجمة الى اية لغة نقل المعنى. والمقصود ليس ألبوم بينك فلويد الشهير الذي ادركنا في نهاية الشباب، وانما المقصود هو جدار حقيقي يبلغ طوله في المرحلة الاولى ١٤٨ كم ويصل ارتفاعه الى ٨ أمتار، وقد بدأ العمل فيه منذ يوم ٢٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، بعد ان اقرته الحكومة الاسرائيلية بعد الاجتياح مباشرة في أيار (مايو) ٢٠٠١.

ومن اراد اثباتا على سهولة التلاعب بواقع البشر والتحكم بمصير الافراد وتغيير دنياهم، بحيث يصعب التعرف عليها خلال ايام معدودة في الحداثة ما عليه الا ان يتابع ما يجري في فلسطين، حيث يقرر خط سير الجدار مصائر الناس، وحيث يحسم نوعية حياتهم نقل مساره امتارا معدودة الى الغرب او الشرق.

الجدار السياسي والاقتصادي والنفسي بين المحتل والواقع تحت الاحتلال قائم لا تسهو عنه عين طفل فلسطيني. لكن بناء الجدار المادي الجسدي هو ماركة اسرائيلية مسجلة لم يسبقها اليها ولا حتى نظام الابارتهايد الذي رفضت لغات العالم اجمع استقباله او ترجمته.

يحول الجدار الاحتلال الى حالة ابارتهايد مطلقة. انه حاجز مطلق. ولا تخفف من وقعه كحالة فصل عنصري حتى عملية اقامة كيان سياسي فلسطيني الى الشرق منه. وحتى خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ التي تمخضت عنها الحرب والنكبة ولم يتلُها اتفاق سلام وكرست حالة الحرب لم تترجم على الارض عبر جدار ولا سياج، ولم يبن شبيه له حتى ايام العمليات الفدائية والردود الاسرائيلية الانتقامية في العمق العربي في ما سمي الحروب الحدودية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات. يحول الجدار الاسرائيلي الحالي اي كيان سياسي فلسطيني مقبل الى بانتوستان تغلق اسرائيل بوابته متى شاءت. ويعتبر الخبراء الامنيون الاسرئيليون حالة قطاع غزة المحاصر من جميع الجهات حالة مثالية ناجحة امنيا يجب نسخها الى الضفة الغربية. لقد أكد سور برلين الذي رفض دوليا الحدود بين سيادتين، خاصة وان الغرب لم يعترف بسيادة المانيا الشرقية كدولة، لكنه فصل بالقوة ابناء امة واحدة. اما الجدار الاسرائيلي الحالي فيؤكد سيادة واحدة يرافقها فصل عنصري يدافع عنها. ولا معنى آخر للابارتهايد.

وكعادة اسرائيل في الاستيطان لا يخلو الأمر من قباحة ووقاحة اسمنتية مفروضة على الطبيعة والبيئة تحول حياة الناس اليومية وهمومهم العادية من غذاء وعلاج وزواج وتنقل في المكان الى تفاصيل صغيرة تتضاءل امام المشروع الامني، وتدوسها الوقاحة الاسمنتية بقدم فظة. توضع الخطة «الأمنية» لبناء جدار على خرائط ليس فيها بشر ولا بيوت ولا اراض زراعية. لا تعير البشر عين المخططين المجردة انتباهها، ولا تهتم الى وجودهم إلا ذراع البلدوزر المجردة عند التنفيذ.

هكذا تضرر ٦٧ مجمعاً سكنياً فلسطينياً بشكل مباشر من الجدار الذي مس مباشرة علاقتها مع اراضيها مصادرةً او عزلا او تخريبا، منها ١٥ قرية تفصل عن اراضيها الزراعية التي بقيت غربي الجدار ولا يجد اصحابها وسيلة للوصول اليها لفلاحتها. وقد وعدها الاحتلال، لتكتمل القباحة، ببوابات زراعية تفتح في الجدار. ولا يدري الفلاح طول المسافة التي سيقطعها من بيته الى الباب ثم من الباب الى ارضه التي تبعد عنه امتارا معدودة، هذا عدا التصاريح اللازمة والتراخيص المطلوبة والتي لا بد ان تتحول الى مغامرة كافكائية عافها الناس قبل حلولها فقد خبروها جيدا على جسور الاردن ومداخل الادارة المدنية ووزارة الداخلية والحواجز. والهدف ان يعافوا الوصول الى ارضهم لتتم مصادرتها فيما بعد بحجة انها ارض بور وغير مزروعة، واسرائيل آلهة المصادرة واميرة الاراضي البور (مع المعذرة من ماكس فريش) ووارثة الاراضي الاميرية. وعلى كل حال، لا يوجد في هذه الاثناء لا بوابات ولا من يحزنون ولا تفتح نوافذ البيوت الا على جدار أصم يسد عليها الافق.

يتمم الجدار من شرقه حيث يقترب من الخط الاخضر بطوق داخلي يحاصر مدنا وقرى بين حاجز وجدار. ويبقي الجدار ٩٦٥٠٠ دونم الى الغرب منه، أي يفصلها عن مناطق الضفة الغربية التي يحاصرها شرقية، كما تودي التواءات الجدار وجدار الطوق الداخلي بـ٦٥٥٠٠ دونم أخرى. المجموع عند شعب نبه في جمع لعنات الاحتلال (وارجو الا يحلل احد كلمة لعنة تحليلا دينيا كما فعلوا لفتنة وهدنة وغيرها) ١٦١٧٠٠ دونم، هذا اضافة الى ١١٤٠٠ دنم تضيع عبر عملية بناء الجدار نفسه وعبر شق الاخاديد ووضع العوائق التي تمنع الوصول اليه.

لقد تحولت مدينة قلقيلية مثلا الواقعة على الخط الاخضر والمحاطة بالقرى الزراعية، الى بلد محاصر كله داخل الجدار الذي يلتوي حولها ويحيط بها.

ويبقى ١٨ تجمعا سكانيا فلسطينيا غربي الجدار و١٩ تجمعا سكنيا آخر يحشر في التواءاته. وتقيد حرية حركة سكانهم بالكامل. فهؤلاء لا يحملون هوية اسرائيلية مثل سكان القدس لكي يتمكنوا من الحركة داخل الخط الاخضر، ولا يمكنهم التحرك بحرية نحو الغرب او في الضفة الغربية ذاتها، واذا وصلوا الى الضفة الغربية تصعب عودتهم الى بيوتهم غربي الجدار فطريق عودتهم كأنها دخول لاسرائيل دون تصريح. لا يستطيع هؤلاء في كثير من الحالات الوصول الى عيادة الطبيب او الى المستشفى او لقضاء حاجة اخرى، او الى المدرسة في الضفة الغربية ذاتها في حالة خلو قريتهم من مدرسة. وهنالك في اسرائيل من يراهن على محدودية قدراتهم على التحمل. هنالك من يحلم ان يضيقوا ذرعاً بواقعهم ليهجروا قراهم وأراضيهم لصالح مستوطنات تتوفر لدى سكانها كل حرية الحركة في الدنيا لتضمها.

ويصعب حتى على سكان البنتوستانات في جنوب افريقيا سابقاً في أسوأ أيامها تخيل حياة الفلسطيني في قرية لا تعرف لها هوية ولا يعرف لها موقع، هل هي في اراضي السلطة الفلسطينية المحتلة ام هي محتلة مباشرة؟ هل هي تابعة للقدس ام تابعة لأراضي الضفة الغربية الأخرى؟ ان أي بناء في هذه القرى هو بناء غير قانوني مهدد بالهدم لأنه من غير الواضح لسكانها إلى أي سلطة وأي تنظيم تخضع. والحركة بإتجاه الشرق او الغرب تحتاج الى ترخيص. انها منعزلات مفصولة عن الخدمات وشرايين الحياة.

لقد اقتلع الجدار حتى الآن ٨٣٠٠٠ شجرة وخرّب ٣٥٠٠٠ متر من انابيب الري التي مدها المزارعون او الجمعيات الداعمة لهم الى اراضيهم، وأتى على ١١٤٠٠ دونم ارض زراعية، هذا حتى الآن. وقد ضم الجدار الى اسرائيل عمليا ٣١ بئر مياه حارماً السكان الفلسطينيين من ٤ ملايين متر مكعب من مياههم سنوياً.

بناء جدار الفصل العنصري هو جريمة بفعله المباشر، ولكنه أيضاً جريمة سياسية بحق الشعب الفلسطيني. فهو يرسم حدوداً سياسية. وحيث يقترب من التطابق مع الخط الأخضر يضاف اليه طوق داخلي يؤمنه من الشرق، ويؤمن المستوطنات القائمة داخله والتي لا يغلق الجدار محاور طرقها الرئيسية العابرة للخط الاخضر.

وقيد الاعداد خطة اسرائيلية حقيقية لبناء جدار شرقي على طول غور الاردن. الجدار هو مشروع استيطاني لا ينتبه اليه المحتفون بتجميد الاستيطان. واذا اضيفت الى هذا الجدار كتل الاستيطان الاساسية غربه وشرقه فإن الواقع الذي يتجلى امامنا هو واقع ابارتهايد، واقع فصل عنصري. ويرفض العديد من النشطاء السابقين ضد الابارتهايد من مواطني جنوب افريقيا هذه المقارنة لأنهم يعتبرون حالة الابارتهايد ارحم من حالة الجدار.

ويعتبر ليكود الجدار امنياً لا سياسياً، ليس لأنه يخشى ان يفتح المجال كي يمر الحد السياسي على الخط الاخضر، بل لأنه يريد حدوداً متعرجة سياسياً شرقي الجدار وجداراً يضاف اليها من جهة الغرب ويشكل غلافاً أمنياً لها. واليسار الصهيوني الاسرائيلي، خاصة حزب العمل، لا يدافع عن الجدار فحسب بل يشكل لوبي الجدار البرلماني، وهو يطالب عملياً ان يتحول الجدار العنصري الى حدود سياسية معتبرا الفصل العنصري نظرته السياسية فيما تبني ليكود له انجازه السياسي.

يفسح وقف اطلاق النار فلسطينياً المجال للالتفات الى هذا الموضوع الحاسم في مستقبل المجتمع الفلطسيني وطبيعة العلاقة مع اسرائيل، وقد أُهمل في العمل السياسي العربي والفلسطيني، كما يتيح الفرصة لاحتجاج منظم في الارض المحتلة وخارجها بهدف وقف هذا العمل العدواني على المجتمع الفلسطيني بأسره. ومن السهل ادارة الصراع ضد هذه الجريمة محلياً ودولياً كصراع ضد الابارتهايد الاسرائيلي الكولونيالي العنصري. فما زال وقف بناء الجدار ممكنا. ومع ان الجدار ليس واقعا لا رجعة فيه، ولا شك انه بالامكان هدمه كما هدم ما هو اشد سطوة منه، ولكن بشرط ان يُرفض التعود عليه وان يتم التعبير عن هذا الرفض في كل دقيقة.

لا توجد دولة واحدة في العالم تتفهم بناء اسرائيل لجدار وحشي المقاييس بهذا الشكل لا في حالة حرب ولا في حالة سلام، وذلك ليس فقط لأن بناءه على ارض محتلة يغير طبيعتها ويتناقض مع القانون الدولي، بل لأنه لم تعد هنالك ثقافة سياسية معروفة تقبل بهذا النوع من الدوس بالاسمنت على مصالح الناس وعلى حياتهم اليومية، او ترضى بهذا النوع من الفصل العنصري بين الشعوب والكيانات السياسية.

* عضو عربي في الكنيست الإسرائيلي.

بلبلة مستمرة

■ الوضع السائب. الوضع تحت السيطرة. ما يشهده العراق حالياً يبقى في إطار التوقعات، إذا قال الأميركيون والبريطانيون إنهم لم يتصوروا حصول هذا التسيب الأمني، فهذا – مرة أخرى – لأنهم رفضوا قبل الحرب درس ما بعد سقوط النظام. كانوا بالغي الثقة بأنهم سينتصرون بسبب اختلال موازين القوة العسكرية، لكنهم لم يتمكنوا من إجراء اختراقات جدية ومبكرة داخل النظام ليعولوا عليها في ضبط سريع للأوضاع الأمنية. وكانوا يعرفون الكثير عن التعقيدات السياسية والطائفية للبلد، إلا أن التعاطي مع هذه التعقيدات على الأرض يبقى شيئًا آخر.

بعد التجربة القصيرة البائسة للجنرال ...اي غارنر، التي لم يبقَ منها أثر يذكر، تبدو تجربة بول بريمر مركزة وفاعلة، إلا أن الرجل لا يملك أي خبرة عراقية. ومن الواضح أنه سيستعير تطبيقات من هنا وهناك، وليس مؤكداً أنه استطاع بلورة رؤية متكاملة لما يجب أن يفعل من أجل تطبيع سريع للوضع. وبات اسلوب بريمر يعني إقامة طويلة للاحتلال وسلطته، كما يعني اعتماداً على القوة وسيلة لتحرير السياسات التي يرسمها. إنه «الحاكم» وليس «مسهّل الحلول». والكل يتعامل معه على أنه السلطة التي حلت محل صدام حسين. لا تبدي القوى السياسية العراقية تبرماً وضيقاً علنيين منه، لأنها مضطرة للاستمرار في فتح قنوات حوار معه.

القاعدة السائدة حالياً أن بريمر لا يثق بأي من تلك القوى، ومن الطبيعي أن أياً منها لا يثق به. هناك قوى «تحاول» تفعيل علاقاتها الخاصة في واشنطن لتجني مكاسب تأتي مباشرة من البنتاغون أو من «سي. آي. اي»، أو لتكون لها حصة في تكوين بعض الأجهزة الجديدة، ومنها الاستخبارات العراقية. لكن الأمر ليس سهلاً، لأن بريمر معه صلاحيات، وهو يمارسها، بالتالي فإن الالتفاف عليه لن ينجح بالضرورة. ثم إنه، بسيره البطيء في الشأن السياسي، يحاول أيضاً التعرف إلى القوى الفاعلة والنافذة وحصرها وتقويم إمكاناتها وتحديد أدوارها. وطالما أن الثقة مفقودة فإن «الحاكم» محكوم بأن لا يعتمد إلا على من تصنعه سلطته، وهي لم تتوصل بعد إلى بناء جهاز شرطة، أما الجيش الجديد فيستلزم بعض الوقت، وأما إدارة الوزارات فتحتاج أيضاً إلى اختبار ولا يكفي إيجاد أشخاص لتسميتهم في المناصب.

لا شك أن تزايد استهدافات الجنود الاميركيين ينعكس سلباً على خطط بريمر. وبدلاً من أن يمضي بوتيرة أسرع في المسار السياسي، ومن أن يشجع انخراط القوى العراقية الراهنة في الشروع في تشكيل بدائل سياسية، فضل إجراء سباق في ما بينها إلى تشكيل ما يشبه الميليشيات، لتأخذ جانباً من المهمات وتتحمل بعض المخاطر أو أكثرها بغية التخفيف من تعريض الأميركيين للاستهداف. وبات واضحاً الآن أن الأميركيين عادوا إلى أولوية الضوء على الرئيس العراقي السابق. صحيح أنهم لا يعتبرون الهجمات على قواتهم عملاً منظماً يستند إلى بنية قيادية، إلا أنهم مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن وجود صدّام سبب رئيسي في حصول هذه العمليات واستمرارها.

مع ذلك، هناك هجمات كالتي تعرّض لها البريطانيون، أثارت شكوكاً بأن قوى أخرى قد تكون دخلت على خط «المقاومة» وأرادت إسماع صوتها، مما استدعى أن يزور وزير الخارجية البريطاني إيران لتبديد تلك الشكوك. لكن الأمر يحتاج إلى أكثر من زيارة جاك سترو، فهو لا يستطيع معالجة العقدة الأميركية – الإيرانية، كما لا يُتوقع أن يتمكن بريمر من مواجهتها، وليست التهديدات هي التي ستحلها. لا يمكن التوافق مع شيعة العراق واستعداء إيران في آن. فحتى لو لم يكن الشيعة ملزمين بإيران، إلا أنهم غير ملزمين بالقطيعة معها، أو بتأييد أي استهداف لها.

على رغم أن سلطة الاحتلال تمارس نوعاً من «الإغلاق» للعراق لتعطي نفسها فرصة كاملة لترتيب أوضاعه، إلا أنها عجّلت بذلك في نشوء مواجهة بينها وبين بعض الفئات. وطالما أن «الحاكم» لم يفصح بعد عن كل أفكاره في ما يتعلق بالنظام السياسي المقبل، فإن المواجهة الدائرة الآن ليست الكلمة الأخيرة وقد تتركز أكثر مع اتضاح النيات الاميركية.

عبدالوهاب بدرخان

صفحة جديدة؟

■ رغم ان اطلاق الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج شكل خطوة مهمة لتنفيس الاحتقان السياسي في الجزائر، الا انه لا يعدو أن يكون تطبيقاً للقانون في المجتمعات الديموقراطية، كون الرجلين انهيا عقوبتهما. ما هو غير طبيعي ان تقرر السلطات استمرار حظر نشاطهما السياسي، وكأنها لا ترغب في رؤية التغييرات التي حصلت في العقد الماضي داخلياً واقليمياً واستخلاص الدرس منها.

ما شهدته الجزائر من حرب اهلية، بعد الغاء نتائج اول انتخابات برلمانية تعددية مطلع التسعينات، اثبت ان مشروع شطب الرقم الاسلامي من المعادلة الجزائرية مستحيل، اضافة الى كون هذا الصراع الأهلي مكلفاً للمجتمع على الصعد المادية والمعنوية. اكثر من ذلك، اجج الحملات الامنية الواسعة على ناشطي «الجبهة الاسلامية للانقاذ»، في اعقاب الغاء نتائج الانتخابات، ردود فعل عنيفة لدى القطاعات الاسلامية المتشددة، فاستيقظ مارد التطرف من قمقمه ليدفع الجزائر في اتون صراع اكل الاخضر واليابس. طبعاً، ليست الجماعات المسلحة التي ذبحت عشرات الكتاب والصحافيين، وحصدت ارواح القرويين الآمنين في بيوتهم ومزارعهم، بريئة من الارهاب والقتل الجماعي والفردي، لكن الادارة السياسية للمعركة انطلقت من خطأ واستمرت على خطأ أفدح هو السعي الى الغاء التيار الاسلامي من الخريطة، عدا التشكيلات الصورية التي تدار خيوطها من وراء الستار.

لم يدرك الاستئصاليون ان احترام قواعد التعددية والافساح في المجال امام الوجود الشرعي لحركة اسلامية معتدلة، والحرص على تكريس توازن بين القوى المتصارعة، هي الشروط الكفيلة باقامة سد منيع امام استشراء الارهاب، خصوصاً بعدما باتت الأزمة الاجتماعية الخانقة تدفع آلافاً من الشباب العاطل عن العمل الى الانضمام للجماعات المسلحة.

واستطراداً ظلت الحلول الترقيعية تتهاوى واحداً بعد الآخر، من تعيين الراحل محمد بوضياف رئيساً للدولة الى انتخابات ١٩٩٥ التي «فاز» فيها الرئيس السابق اليمين زروال، الى الانتخابات الأخيرة (١٩٩٩) التي انسحب منها ستة مرشحين ليبقى الرئيس بوتفليقة وحيداً في حلبة «المنافسة». ولو اتجه صناع القرار الى خيار المصالحة الوطنية وحقن الدماء منذ المراحل الاولى للحرب الأهلية، لحوصرت الجماعات المتطرفة وتجند الجميع للاحقتها بعدما تكون فقدت مشروعيتها امام المجتمع. والمفارقة ان قوى سياسية وشخصيات من اليمين واليسار طرحت افكاراً ومشاريع تمهد لمصالحة تعيد التجربة التعددية الى السكة، وتضع ضوابط وروادع للحؤول دون الانزلاق الى دولة دينية، لكن صوت الاستئصاليين ظل هو الأعلى.

ويمكن القول ان المصالحة الوطنية ما زالت اليوم مفتاح حل المعضلات الجزائرية المستفحلة، إن كانت اجتماعية او سياسية او ثقافية. فإذا كان المجتمع الفرنسي او الالماني او الياباني لا يعاني اليوم من التمزق الذي يخلخل المجتمع الجزائري، فلأن هناك وفاقاً تحقق على نمط المجتمع، بخاصة على ادارة الخلافات وامتصاص الفوارق اللغوية والاجتماعية والمناطقية، من خلال التعايش السلمي.

لذلك، لا يمكن ان يقرر واحد من الفرقاء شطب فريق آخر ومحوه من الخريطة السياسية، خصوصاً اذا كان يمثل قوة مهمة لها امتداداتها في المجتمع. ويتفق مراقبون محايدون على ان التيار الاسلامي يمثل نحو ٢٠ في المئة من الناخبين الجزائريين وهذه النسبة تشكل في ذاتها ضمانة لعدم هيمنة طرف واحد على الساحة، اذا وضعت ضوابط ديموقراطية للعبة، وتقيد بها الجميع.

هذا الخيار طبق في المغرب والاردن وتركيا واليمن وسواها وجنب هذه البلدان حالاً جزائرية، فما الذي يمنع اعتماده اليوم مع اقناع الاسلاميين الجزائريين بتقديم مزيد من التنازلات، بما فيها العمل تحت اسم آخر غير «جبهة الانقاذ»؟

رشيد خشانة

الحياة AL HAYAT

أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦

رئيس التحرير: جورج سمعان

Editor-in-Chief: George Semaan

رئيس التحرير المساعد: غسان شربل

نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان

مديرا التحرير: زهير قصيباتي، عبدالله اسكندر

المدير العام: روبير جريديني

■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
– الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
– التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري – شارع المعرض – مبنى دار «الحياة» – ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف: ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا – الدور الرابع – شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس: ٨٤٣٤١٠٠-٠٣
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية – برج تاله ط ٩ الهاتف: ٩٦٣١١٦٦١٠٠٠٠/١ الفاكس: ٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
– الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة – شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) – الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com